

كتاب المناسك

- الحجُّ والعمرةُ: واجبانِ.
- على:
- المسلمِ
- الحرِّ
- المكلفِ
- القادرِ،
- في عمره: مرةً،
- على الفورِ.
- فإن زال:
- الرقُّ
- والجنونُ
- والصبا:
- في الحجِّ بعرفة
- وفي العمرة قبل طوافها: صحَّ فرضاً.
- وفعلُهُما من الصبيِّ والعبدِ: نفلاً.
- والقادرُ:
- من أمكنه الركوبُ.
- ووجدَ زاداً، ومركوباً^(١) صالحينِ لمثله.

(١) في: «س»، «ب» (وراحلة).

- بعدَ قضاءِ :
- الواجباتِ ،
- والنفقاتِ الشرعيةِ ،
- والحوائجِ الأصليةِ .
- وإنْ أصجَرَهُ :
- كِبَرُ ،
- أو مرضٌ لا يُرجى برؤُهُ لَزِمَهُ :
- أن يُقيمَ من يحجُّ ويعتمرُ عنه من حيثُ وجبا ،
- ويُجزئُ عنه ،
- وإنْ عوفي بعدَ الإحرامِ .
- ويُشترطُ لوجوبِهِ على المرأةِ : وجودُ محرِّمِها ؛
- وهو :
- زوجُها ،
- أو من تحرَّمُ عليه على التأييدِ بنسبٍ ، أو سببٍ مباحٍ .
- وإنْ ماتَ من لَزِمَها : أُخْرِجَا من تركتهِ .

بابُ المواقيتِ

- وميقاتُ :
- أهلُ المدينةِ : ذو الحليفةِ .
- وأهلُ الشامِ ومصرَ والمغربِ : الجحفةُ .
- وأهلُ اليمنِ : يلملمُ .
- وأهلُ نجدٍ : قرنُ .
- وأهلُ المشرقِ : ذاتُ عرقٍ .
- وهي : لأهلِها ، ولمنْ مرَّ عليها منْ غيرِهِمْ .

- ومن:
- حجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: فمنها^(١)،
- وعمرته: مِنَ الْحَلِّ.
- وأشهرُ الْحَجِّ:
- سؤالٌ
- وذو^(٢) الْقَعْدَةِ
- وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

باب

[في الإحرام والتلبية وما يتعلق بهما]

- الإحرام: نية النسك.
- سُنٌّ لمريده:
- غُسْلٌ، أو تَيْمُمٌ لِعَدَمِ،
- وَتَنْظِفٌ،
- وَتَطْيِبٌ
- وَتَجَرُّدٌ عَنِ^(٣) مَخِيطٍ.
- فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَيْضِينَ،
- وَإِحْرَامٌ عَقَبَ رَكَعَتَيْنِ.
- وَنِيَّتُهُ: شَرْطٌ.
- وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ^(٤): «اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَكَ كَذَا فَيْسِرُهُ لِي، وَإِنْ حَبَسَنِي

(١) قوله: (أهل مكة) ليس بقيد بل من كان بها ولو من غير أهلها فحكمه كذلك. انظر: حاشية العنقري على الروض (١/٤٦٤).

(٢) في: الأصل (ذي)، وفي: «ب» (وذا).

(٣) في «س»، «أ» (من) ولو عبر المؤلف بالإيجاب لكان أولى، لأن التجرد من المخيط ليس سنة بل هو واجب. انظر: الشرح الممتع (٧/٦٦).

(٤) في: «س» (قول).

حابسٌ فمحلي حيثُ حبستني»^(١).

• وأفضلُ الأنساكِ:

- التمتعُ:

وصفتهُ:

- أن يُحرمَ بالعمرة في أشهرِ الحجِّ،

- ويُفْرغَ منها،

- ثم يُحرمَ بالحجِّ في عامِهِ.

- وعلى الأفقي: دمٌ^(٢).

• وإن حاضتِ المرأةُ فخشيتُ فواتَ الحجِّ: أحرمتُ به وصارتُ قارئةً.

• وإذا استوى على راحلته^(٣) قالَ: «لييكَ اللهمَّ لبيك، لبيك لا شريكَ لك

لييكَ، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك والملكَ لا شريكَ لك»^(٤).

• يُصَوِّتُ بها الرجلُ

• وتُخْفِيهَا المرأةُ.

(١) لحديث عائشة قالت: دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها: لعلك

أردت الحج؟ قالت: والله لا أجدني إلا وجعة. فقال لها: «حجي واشترطي، قولي

اللهم محلي حيث حبستني». الحديث. رواه مسلم [١٢٠٧].

(٢) ويشترط في وجوب دم متمتع دون القارن زيادة على ما تقدم:

١ - أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج. ٢ - أن يحج من عامه. ٣ - أن لا يسافر بين

العمرة والحج مسافة قصر. ٤ - أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج. ٥ - أن يحرم

بالعمرة من ميقات بلده، أو من مسافة قصر فأكثر، واختار الموفق والشارح: أنه لا

يشترط. ٦ - أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة، أو في أثنائها، واختار الموفق

والشارح: أنه ليس بشرط. انظر: مفيد الأنام (١٠٨/١) مختصراً.

(٣) هذا أحد الوجوه، والمذهب كما في الإقناع (٥٥٨/١) والمنتهى (٨٢/٢) أنه يقول

ذلك عقب إحرامه.

(٤) رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

بابُ محظوراتِ الإحرامِ

• وهي تسعةٌ:

- [١] - حلقُ الشعرِ.
- [٢] - وتقليمُ الأظفار^(١)
- فمن حلقَ أو قلمَ ثلاثةً: فعليه دمٌ.
- [٣] - ومن غطى رأسَهُ بملاصق^(٢): فدى^(٣).
- [٤] - وإن لبسَ ذكرٌ مخيطاً: فدى.
- [٥] - وإن طيبَ بدنه، أو ثوبه، أو ادَّهَنَ بمطيبٍ، أو شمَّ طيباً، أو تبخرَ بعودٍ، ونحوه: فدى.
- [٦] - وإن قتلَ: صيداً، مأكولاً، برياً أضلاً، ولو تولَّد منه ومن^(٤) غيره، أو تَلَفَ في يده: فعليه^(٥) جزاؤه.

• ولا يحرمُ:

- حيوانٌ إنسي^(٦)
- ولا صيدُ البحرِ،
- ولا قتلُ محرَّمِ الأكلِ،
- ولا [ولا]^(٧) الصائلِ.
- [٧] - ويحرمُ عقدُ نكاحٍ:
- ولا يصح
- ولا فدية.
- وتصحُّ الرجعة^(٨).

(١) في: «س»: (الأظافر).
 (٢) في الأصل: (بلاصق).
 (٣) مفهومه أن غير الملاصق لا فدية فيه، وظاهره لا تحريم وهو إحدى الروايتين، والمذهب كما في الإقناع (٥٧١/١) والمنتهى (٩٩/٢) أنه يحرم وعليه الفدية، وقد استدرك الشارح ذلك من كلام الماتن.
 (٤) في: الأصل (مع).
 (٥) في: الأصل (وعليه).
 (٦) في: «أ»، زيادة في الهامش: (كالأسد والنمر والكلب).
 (٧) الزيادة من: «س»، «أ».
 (٨) في: «أ» زيادة (فيه).

[٨] - وإن جامعَ قبلَ التحللِ الأولِ:

- فسَدَ نَسْكُهُمَا،

- ويمضيانِ فيه،

- ويقضيانِه ثانيَ عامٍ.

[٩] - وتحرمُ المباشرةُ: فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ:

- لم يفسدْ حجُّه،

- وعليه بدنةٌ،

- لكنْ يُحرِّمُ مِنَ الحَلِّ لطوافِ الفرضِ^(١).

- وإحرامُ المرأةِ: كالرجلِ، إلا في اللباسِ.

* وتجنبُ:

- البرقعَ،

- والقفازينِ،

- وتغطيةَ وجهها.

- ويباحُ لها التحلِّي.

بابُ الفديةِ

• يُخيرُ بفديةِ:

- حلقِ،

- وتقليمِ،

- وتغطيةِ رأسِ،

- وطيبِ، بينَ:

[أ] - صيامِ ثلاثةِ أيامٍ.

[ب] - أو إطعامِ ستةِ مساكينَ،

(١) وقال في: (التنقيح) و (الإقناع) (٥٨٧/١) و (المنتهى) (١١٣/٢) و (الإنصاف):

يكفيه إحرامه لأنه لم يفسده. انظر: الروض (٣٩/٤).

- لكل مسكين:

- مُدٌّ بُرٌّ،

- أو نصف صاع^(١) تمر، أو شعير.

[ج] - أو ذبح شاة.

• وبجزاء صيد بين:

- مثل:

- إن كان.

- أو تقويمه بدرأهم يشتري بها طعاماً، فيطعم كل مسكين^(٢) مُدًّا.

- أو يصوم عن كل مد يوماً.

- وبما لا مثل له بين:

- إطعام،

- وصيام.

• وأما دم متعة، وقران: فيجب الهدى.

• فإن عَدِمَهُ:

- فصيام ثلاثة أيام^(٣)،

- والأفضل: كون آخرها يوم عرفة،

- وسبعة إذا رجع إلى أهله.

• والمحصر إذا لم يجد هدياً: صام عشرة ثم حل.

• ويجب بوطء في فرج:

- في الحج: بدنة.

- وفي العمرة: شاة.

(٢) في: «ب» (مسكيناً).

(١) في: «أ» زيادة (من).

(٣) الصحيح من المذهب جواز صيام الأيام الثلاثة بعد الإحرام بالعمرة. انظر: السلسيل (٣٧٧/١).

- وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ: لَزَمَاهَا^(١).

فَصَّلْ

[في أحكام الفدية]

- وَمَنْ كَرَّرَ:
 - محظوراً من جنس^(٢)، ولم يفدي: فدى مرة.
 - بخلاف: صيد.
 - ومن فعل محظوراً من أجناس: فدى لكل مرة، رفض إحرامه، أو لا.
- ويسقط بنسيان فدية:
 - لبس
 - وطيب
 - وتغطية رأس.
- دون:
 - وطء
 - وصيد
 - وتقليم
 - وحلاق.
- وكل هدي، أو إطعام: فلمساكين الحرم^(٣).
- وفدية:
 - الأذى
 - واللبس ونحوهما

(١) في: «س»، «ب» (زوجته لزمها)، وفي «أ» (زوجة لزمها).

(٢) في: «أ» زيادة (واحد).

(٣) مساكين الحرم على الصحيح من المذهب من كان فيه سواء كان من أهله المقيمين به أو غيرهم من الحجاج الذين يجوز دفع الزكاة إليهم. انظر: السلسيل (١/٣٨٠).

- ودمُ الإحصارِ: حيثُ وجدَ سيئه.
- ويُجزئُ الصومُ: بكلِّ مكانٍ.
- والدمُ: شاةٌ، أو سُنْعٌ بدنيةٌ،
- وتُجزئُ عنها: بقرةٌ.

بابُ جزاءِ الصيدِ

- في النعامةِ: بدنةٌ.
- وحمارِ الوحشِ، وبقريته، والأيلِ، والثيتلِ^(١)، والوعلِ: بقرةٌ.
- والضبعِ: كبشٌ
- والغزالِ: عنزٌ.
- والوبرِ، والضبِّ: جدْيٌ.
- واليربوعِ^(٢): جَفْرَةٌ
- والأرنبِ: عناقٌ
- والحمامةِ: شاةٌ^(٣).

بابُ صيدِ الحرمِ^(٤)

- يحرمُ صيدهُ على: المحرمِ، والحلالِ.
- وحكمُ صيدهِ كصيدِ المحرمِ^(٥).

(١) قال في اللسان (٨٢/١١): الثَّيْتَلُ: الوَعْلُ عامَّةٌ، وقيل: هو المُسِنَّ مِنْهَا، وقيل: هو ذَكْرُ الأَزْوَى، حديث النخعي: في الثَّيْتَلِ بَقْرَةٌ؛ هو الذَّكَرُ المُسِنَّ مِنَ الوُعُولِ وهو التيس الجبلي يعني إذا صاده المُحْرِمُ وجب عليه بقرةٌ فِدَاءً، ابن شميل: الثَّيْتَلُ تكون صِغَارَ القُرُونِ والثَّيْتَلُ أيضاً جُنْسٌ من بَقَرِ الوحشِ ينزل الجبالَ. قال أبو خيرة: الثَّيْتَلُ من الوَعولِ لا يَبْرَحُ الجَبَلَ ولقُرْنَيْهِ شُعْبٌ؛ قال: والوُعُولُ على حِدَّةِ الوُعُولِ كُذِرَ الأَلْوَانِ في أسافِلِها بياض، والثَّيْتَلُ مثلها في ألوانها وإنما فرق بينهما القُرُونِ، الوَعْلُ قرناه طويلان عدا قرناه - كذا في المطبوع - حتى يُجاوِزَ صَلَوَتَهُ يلتقيان من حول ذَنَبِهِ من أعلاه والله أعلم.

(٢) الناس اليوم ينطقون اليربوع بالجييم يقولون: الجربوع.
 (٣) الصحيح من المذهب أن الذي لا مثل له من الطيور فيه قيمته. انظر: السلسيل (٣٨٢/١).
 (٤) في: «أ» (باب صيد الحرمين ونباتهما).
 (٥) ظاهر كلامه أن البحري لا يحرم في الحرم كما لا يحرم على المحرم، وهو رواية مشى =

- وَيَحْرَمُ:
- قَطْعُ شَجَرِهِ، وَحَشِيثِهِ الْأَخْضَرِينَ
- إِلَّا الْأَذْخِرَ.
- وَيَحْرَمُ:
- صَيْدُ الْمَدِينَةِ
- وَلَا جِزَاءَ.
- وَيُبَاحُ: الْحَشِيثُ لِلْعَلْفِ، وَآلَةُ الْحَرْثِ، وَنَحْوِهِ.
- وَحَرْمُهَا: مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرِ.
- بابُ دُخُولِ مَكَّةَ
- يُسُنُّ: مِنْ أَعْلَاهَا.
- وَالْمَسْجِدِ: مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ.
- فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ: رَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ مَا وَرَدَ.
- ثُمَّ يَطُوفُ مُضْطَبِعًا.
- يَبْتَدِئُ الْمَعْتَمِرُ: بِطَوَافِ الْعِمْرَةِ.
- وَالْقَارُنُ، وَالْمَفْرَدُ: لِلْقُدُومِ.
- فَيَحَازِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ:
- بِكُلِّهِ،
- وَيَسْتَلِمُهُ،
- وَيَقْبَلُهُ،
- وَإِنْ^(١) شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ،
- فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ.

= عليها في الإقناع (١/٦٠٥)، والمذهب كما في المنتهى (٢/١٣٢) أنه يحرم صيد بحريه لكن لا جزاء فيه.
 (١) في: «س»، «أ»، «ب» (فإن).

- ويجعلُ البيتَ عن يساره.
- ويطوفُ سبعاً.
- يرْمُلُ الأفقيُّ^(١) في هذا الطوافِ ثلاثاً، ثم يمشي أربعاً.
- يستلمُ الحجرَ والركنَ اليمانيَّ كلَّ مرةٍ.
- ومنْ تركَ شيئاً من الطوافِ، أو لم ينوهِ، أو نكَّسه^(٢)، أو طافَ على الشاذروانِ^(٣)، أو جدارِ الحجرِ، أو عرياناً، أو نجساً^(٤): لم يصحَّ.
- ثم يُصلي ركعتينِ خلفَ المقامِ^(٥).

فَضَّلَ

[في السعي بين الصفا والمروة، وما يتعلق بذلك]

- ثم يستلمُ الحجرَ،
- ويخرجُ إلى الصفا من بابِهِ:
- فيرقاهُ حتى يرى البيتَ،
- ويُكبرُ ثلاثاً،
- ويقولُ ما وردَ.
- ثم ينزلُ ماشياً إلى العلمِ الأولِ^(٦)، ثم يسعى شديداً إلى الآخرِ ثم يمشي.

(١) أي المحرم من بعيد من مكة، قاله في الروض (٤/١٠٠).

(٢) في: «س»، «ب» [نسكه] واخترت الأصل؛ لأنه اللفظ الذي عبر به صاحب الإقناع (١٠/٢) والمنتهى (٢/١٤٩).

(٣) الشاذروان بفتح الذال، وهو ما فضل عن جدار الكعبة. قاله في الروض (٤/١٠٨).

(٤) في: «س» (نجس).

(٥) الصحيح من المذهب أن ركعتي الطواف سنة. انظر: السلسيل (١/٣٩٢)، وانظر: الإقناع (٢/١١) والمنتهى (٢/١٥٠).

(٦) ظاهر كلامه أنه لا يسعى سعياً شديداً حتى يحاذي العلم الأول، وهو أحد الوجهين والمذهب كما في الإقناع (٢/١٤) والمنتهى (٢/١٥٣) أنه يبدأ بالسعي الشديد إذا بقي بينه وبين العلم الأول ستة أذرع، وقد صرف الشارح عبارة الماتن لتوافق المذهب.

- ويرقى المروءة، ويقول ما قاله على الصفا.
- ثم ينزل فيمشي في موضع مشييه، ويسعى في موضع سعيه إلى الصفا.
- يفعل ذلك سبعاً، ذهابه سعيّة، ورجوعه سعيّة.
- فإن بدأ بالمروءة: سقط الشوط الأول.
- ويُسنُّ^(١) فيه:

- الطهارة

- والسَّتَّارَةُ

- والموالاة^(٢).

- ثم إن كان متمتعاً لا هدي معه:

- قَصَرَ من شعره،

- وتحلَّلَ،

- وإلا: حلَّ إذا حجَّ.

- والمتمتع إذا شرع في الطواف: قطع التلبية.

بابُ صفةِ الحجِّ والعمرة

- يُسنُّ للمحلين بمكة:

- الإحرام بالحجِّ يومَ التروية قبل الزوالِ منها،

- ويجزئ من بقية الحرم^(٣).

- ويبعثُ بمنى،

(١) في: «س»، «أ»، «ب» (تسن).

(٢) ظاهر كلامه أن الموالاة بين أجزاء السعي سنة وهو رواية، والمذهب كما في الإقناع

(١٥/٢) والمنتهى (١٥٤/٢) أن الموالاة بين أجزائه شرط كالطواف، وقد صرف

الشارح عبارة الماتن لتوافق المذهب.

(٣) ظاهره لا يجوز من الحل وهو إحدى الروايتين، والمذهب كما في الإقناع (١٧/٢)

والمنتهى (١٥٥/٢) أنه يجوز ويصح. وعبارة المنتهى: (وجاز وصح من خارج

الحرم).

- فإذا طلعت الشمس سارَ إلى عرفة^(١)، وكلها موقفٌ إلا بطنَ عُرنة.
- ويُسْنُ:
- أن يجمعَ بها بين الظهرِ والعصرِ،
- ويقفُ ركباً عندَ الصخراتِ وجبلِ الرحمةِ،
- ويكثرُ من الدعاءِ، ومن ما وردَ فيه^(٢).
- ومنَ وقفَ - ولو لحظةً - من فجرِ يومِ عرفةَ إلى فجرِ يومِ النحرِ^(٣) - وهو أهلٌ له :-
- صحَّ حجُّه
- وإلا فلا.
- ومن وقفَ نهاراً، ودفعَ قبلَ الغروبِ، ولم يعدْ قبلَهُ: فعليه دمٌ^(٤).
- ومن وقفَ ليلاً فقط: فلا.
- ثم يدفعُ بعدَ الغروبِ إلى: مزدلفةً بسكينةٍ.
- يُسرِعُ^(٥) في الفجوةِ،
- ويجمعُ بها بينَ العشاءينِ،
- ويبيْتُ بها.
- وله الدفعُ بعدَ نصفِ الليلِ،
- وقبلَهُ: فيه دمٌ^(٦)،

(١) ظاهره لا يقيم بنمرة وهو أحد الوجهين، والمذهب كما في الإقناع (١٨/٢) والمتهى (١٥٦/٢) أنه يقيم بنمرة إلى الزوال.

(٢) في: «ب» (ومن ما ورد) وفي: «أ» (ومما ورد فيه) وفي: «س» (ومما ورد).

(٣) في: «أ» (ولو لحظة من فجر يوم النحر).

(٤) ظاهر كلامه أن عليه الدم ولو عاد بعد الغروب وهو أحد الوجهين وهو ظاهر الإقناع (٢١/٢)، والمذهب كما في المتهى (١٥٧/٢) أنه إن عاد بعد الغروب فلا دم عليه.

(٥) في: «س»، «ب» (ويسرع).

(٦) هذا مقيد بما إذا لم يعد إليها ليلاً، فإن عاد فلا دم عليه بلا نزاع بين الأصحاب كما في الإنصاف (٣٢/٤) وغيره.

- كوصوله إليها بعد الفجر، لا قبله.
- فإذا صلى الصبح:
 - أتى المشعر الحرام [فیرقاه^(١)]، أو يقف عنده،
 - ويحمد الله ويكبره
 - ويقرأ: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ^(٢)﴾ الآيتين
 - ويدعو حتى يُسْفِرَ.
- فإذا بلغ مُحَسَّرًا:
 - أسرع رمية حجر،
 - وأخذ^(٣) الحصى:
 - وعدده: سبعون،
 - بين: الحمص والبندق.
- فإذا وصل إلى منى:
 - وهي: من وادي مُحَسَّرٍ إلى جمرة العقبة.
 - رماها:
 - بسبع حصيات،
 - متعاقبات،
 - يرفع يده حتى يرى بياض إبطه،
 - ويكبر مع كل حصاة.
 - ولا يُجزئ الرمي:
 - بغيرها،
 - ولا بها ثانياً.

(١) في النسخ الخطية (فرقاه) والتصحيح من الشرح.
 (٢) في: «أ» زيادة ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ والآيتان من سورة البقرة ١٩٨ - ١٩٩.
 (٣) في: «أ» (فأخذ).

- ولا يقف،
- ويقطع التلبية: قبلها.
- ويرمي: بعد طلوع الشمس،
- ويُجزئ: بعد نصف الليل،
- ثم ينحر هدياً - إن كان معه -.
- ويحلق أو يقصر من جميع شعره،
- وتقصر منه المرأة أنملة.
- ثم قد حلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساء.
- والجلاق والتقصير: نسك،
- لا يلزم بتأخيرِه دم،
- ولا بتقديمه على الرمي والنحر.

فَصَّلْ

[في حكم طواف الإفاضة والسعي وأيام منى والوداع وغير ذلك]

- ثم يُفيضُ إلى مكة:
- ويطوفُ القارن، والمفرد: بنية الفريضة طواف الزيارة^(١).
- وأولُّ وقته:
- بعد نصف ليلة النحر.
- ويُسنُّ في يومه.
- وله تأخيرُه.
- ثم يسعى بين الصفا والمروة - إن كان متمتعاً أو غيره - ولم يكن سعى مع طوافِ القدوم. ثم قد حلَّ له كلُّ شيءٍ.

(١) قال الشيخ منصور: ظاهره أنهما لا يطوفان للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل، وكذا المتمتع يطوف للزيارة فقط. وفي التنقيح والإقناع (٢/٢٥) والمنتهى (٢/١٦٥): ثم يفيض إلى مكة ويطوف مفرد وقارن لم يدخلها قبل للقدوم برمل ومتمتع بلا رمل ثم للزيارة.

- ثم يشربُ من (ماءٍ)^(١) زمزمَ لما أحبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، ويدعو بما وردَ.
- ثم يرجعُ:

- فبيئُ بمنى ثلاثَ ليالٍ،
- فيرمي الجمرَةَ الأولى: - وتلي مسجدَ الخيفِ -

- بسبعِ حصياتٍ،
- ويجعلُها عن يساره،
- ويتأخِرُ^(٢) قليلاً،
- ويدعو طويلاً^(٣).
- ثم الوسطى: مثلها^(٤).
- ثم جمرَةَ العقبةِ^(٥):

- ويجعلُها عن يمينه،
- ويستبطنُ الوادي،
- ولا يقفُ عندها.

• يفعلُ هذا:

- في كلِّ يومٍ من أيامِ التشريقِ
- بعدَ الزوالِ،
- مستقبلَ القبلةِ،
- مرتباً.

- وإن^(٧) رماه كَلَّهُ في الثالثِ: أجزأهُ.
- ويُرتبُهُ: بنيتِهِ.

(٢) في: «أ» (ثم يتقدم).

(١) ليست في الأصل.

(٣) في: «أ» (فيقف يدعو الله تعالى ويطيل).

(٤) في: «أ» (ثم يأتي الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرميها بسبع ويقف عندها فيدعو).

(٦) في: «أ» (بسبع).

(٥) في: «أ» (يرمي).

(٧) في: «س»، «ب» (فإن)

- فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَبْتَ بِهَا: فَعَلِيهِ دَمٌ.
- وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ:
- خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ،
- وَالْأَلْزِمَهُ الْمَيْتُ، وَالرَّمِيُّ مِنَ الْغَدِ.
- إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ: لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوُدَاعِ^(١).
- فَإِنْ أَقَامَ أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ: أَعَادَهُ.
- وَإِنْ تَرَكَهُ - غَيْرُ حَائِضٍ -:
- رَجَعَ إِلَيْهِ،
- فَإِنْ شَقَّ، أَوْ لَمْ يَرْجِعْ: فَعَلِيهِ دَمٌ.
- وَإِنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ: أَجْزَأُ عَنِ الْوُدَاعِ^(٢).

(١) سياق الكلام في الحج فعلم منه أن العمرة ليست كذلك وأنه لا يجب طواف الوداع فيها، ويؤيده أنه لم يذكره في واجبات العمرة كما ذكره في واجبات الحج، لكن ظاهر كلامهم بل هو كالصريح وجوب طواف الوداع في العمرة. قال في شرح الغاية (٤٣٥/٢) ط آل ثاني: (فإذا أتى مكة متعجل أو غير متعجل لم يخرج منها حتى يودع البيت بالطواف وجوباً على كل خارج من مكة لوطنه أو غيره على المذهب، إذ طواف الوداع واجب على كل خارج من مكة حاجاً أو غيره للخبر). وقوله: (حاجاً أو غيره) يعم العمرة بل يدخل فيه من خرج بلا نسك، وهو أيضاً ظاهر كلامه في الفروع فإنه قال: (وإن خرج غير حاج فظاهر كلام شيخنا لا يودع) وهو لا يأتي بمثل هذا الكلام غالباً إلا ما كان في مقابل المذهب، وقال ابن اللبدي في منسكه «دليل الناسك لأدلة المناسك» ص ٨١: (فهو واجب - يعني طواف الوداع - على كل خارج من مكة ولو غير حاج).

فإن قيل: يرد على هذا أنهم عدّوه من واجبات الحج، ولم يعدّوه من واجبات العمرة؟

فالجواب: أن طواف الوداع ليس من جملة المناسك على المشهور من المذهب ولهذا لما ذكروا واجبات الحج، وذكروا من جملة طواف الوداع تعقبوا ذلك، قال في شرح الإقناع (٦٢/١) في سياق ذكر واجبات الحج: (وطواف الوداع. قال الشيخ: وطواف الوداع ليس من الحج وإنما هو لكل من أراد الخروج من مكة) قال في شرح الغاية: (وهو - أي قول الشيخ - أظهر).

(٢) ظاهر كلامه أن القدوم ليس كذلك وهو أحد الوجهين وهو المذهب كما في المنتهى =

- ويقفُ - غيرُ الحائضِ - بين الركنِ والبابِ داعياً بما ورد.
- وتقفُ الحائضُ: ببابه وتدعو بالدعاء.
- ويُستحبُّ^(١) زيارةُ قبرِ النبي ﷺ، وقبري صاحبيه.
- وصفةُ العمرة:
- أن يُحرِمَ بها:
- مِنَ الميقاتِ،
- أو مِنْ أَدْنَى الحِلِّ - من مكِّي ونحوه -
- لا من الحرم.
- فإذا:
- طافَ،
- وسعى،
- وقَصَرَ^(٢): حَلًّا.
- وتُبَاحُ: كلَّ وقتٍ.
- وتُجزئُ: عن الفرضِ.
- وأركانُ الحجِّ:
- الإحرامُ.
- والوقوفُ.
- وطوافُ الزيارة.
- والسعيُّ.
- وواجباته:
- الإحرامُ من الميقاتِ المعتبرِ لَهُ.
- والوقوفُ بعرفةَ إلى الغروبِ.

= (١٦٩/٢) وقيل: القدوم كطواف الزيارة وهو منصوب أحمد ومشى عليه في الإقناع (٢/٣٠).
 (١) في: «س»، «أ»، «ب» (وتستحب). (٢) في: «ب» (وسعى وحلق أو قصر).

- والمبيت - لغير أهل السقاية والرعاية - بمنى،
- ومزدلفة إلى بعد نصف الليل.
- والرمي.
- والحلاق.
- والوداع.
- والباقي: سنن.
- وأركان العمرة:
- إحرام
- وطواف
- وسعي.
- وواجباتها:
- الحلاق
- والإحرام من ميقاتها.
- فمن ترك الإحرام: لم ينعقد نسكُه،
- ومن ترك ركناً غيره، أو نيته: لم يتم نسكُه إلا به.
- ومن ترك:
- واجباً: فعليه دم،
- أو سنةً: فلا شيء عليه.

باب الفوات والإحصار

- من فاته الوقوف:
- فاته الحج.
- وتحلل بعمره^(١).

(١) هذه إحدى الروايتين، و المذهب كما في المنتهى (١٧٦/٢) والإقناع (٣٧/٢) أن إحرامه ينقلب عمرة.

- ويقضي .
- ويهدي - إن لم يكن اشترط^(١) . -
- ومن^(٢) صدّه عدوً عن البيت: أهدي، ثم حلّ .
- فإن فقدّه: صام عشرة أيام، ثم حلّ^(٣) .
- وإن صدّ عن عرفة: تحلّل بعمره .
- وإن حصره:

- مرض
- أو ذهاب نفقة: بقي محرماً، إن لم يكن اشترط .

باب الهدى والأضحية

- أفضلها:
- إبل،
- ثم بقر،
- ثم غنم .
- ولا يُجزئ^(٤) إلا:
- جذع ضأن،
- وثني سواه:
- فالإبل^(٥): خمس سنين^(٦) .
- ولبقر^(٧): ستان .
- ولمعز^(٨): سنة .

(١) في: «س»: (اشترطه).
 (٢) ظاهره عدم وجوب الحلق أو التقصير وهو ظاهر المنتهى (١٧٦/٢)، لكن صرح في الإقناع (٣٧/٢) بوجوبهما.
 (٣) في: «س»، «ب» زيادة (فيها).
 (٤) سقطت (سنين) من: «ب» .
 (٥) في: «ب» (فلا إبل).
 (٦) سقطت (سنين) من: «ب» .
 (٧) في: «س» (والبقر).
 (٨) في: «أ»، «س» (والمعز).

- ولضأن: نصفها^(١).

• وتجزئ:

- الشاة: عن واحد،

- والبدنة والبقرة: عن سبعة.

• ولا تجزئ:

- العوراء

- والعجفاء

- والعرجاء

- والهتماء

- والجداء

- والمريضة

- والعضباء.

• بل^(٢):

- البتراء خِلقة^(٣)،

- والجماء،

- والخصي - غير المجبوب^(٤) -

- وما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف^(٥).

• والسنة:

- نحر الإبل قائمة،

(١) في: «س» (والبقر سنتان، والمعز سنة، والضأن نصفها). وفي: «أ» (... والمعز سنة والضأن نصفها).

(٢) أي: تجزئ.

(٣) علم منه أن مقطوعة الذنب لا تجزئ وهو أحد الوجهين، والمذهب كما في الإقناع (٤٣/٢) والمنتهى (١٨٣/٢) أنها تجزئ.

(٤) في: «س»، «ب» (وخصي غير مجبوب).

(٥) هذا أحد الوجوه، والمذهب كما في الإقناع (٤٣/٢) والمنتهى (١٨٥/٢) الإجزاء.

- معقولة يدها اليسرى،
- فيقطعنها بالحربة في الوهدة التي بين أصل العنق والصدر.
- ويُذبح غيرها.
- ويجوز عكسها.
- ويقول: «بسم الله والله أكبر، اللهم هذا منك ولك»
- ويتولاها صاحبها،
- أو يؤكل مسلماً، ويشهدها.
- وقت الذبح:
- بعد صلاة العيد، أو قدره ويومين بعده^(١).
- ويكره في ليلتهما.
- فإن فات: قضى واجبه.

فَضْلٌ

[في أحكام التعيين وما يتعلق بذلك]

- ويتعينان:
- بقوله: هذا هدي أو أضحية،
- لا بالنية.
- وإذا تعينت:
- لم يجز بيعها،
- ولا هبتها
- إلا أن يُبدلها بخير منها^(٢).
- ويجز صوفها ونحوه - إن كان أنفع لها - ويتصدق به.

(١) في: «ب»، «س» (وقدره إلى يومين بعده).

(٢) ظاهر كلامه أنه لا يجوز بيعها وشراء خير منها وهو أحد الوجوه، والمذهب أنه يجوز نقل الملك فيها وشراء خير منها، جزم به في الإقناع (٤٦/٢) والتمهي (١٨٨/٢).

- ولا يُعطي جازرها أجرته [منها] (١).
- ولا يبيع جلدَهَا، ولا شيئاً منها؛ بل يتنفع به.
- وإن تعيَّث:
- ذبحها وأجزأته
- إلا أن تكونَ واجبةً في ذمته قبلَ التعيين.
- والأضحيةُ: سنَّة.
- وذبحها أفضلُ من الصدقةِ بثمنها.
- ويُسنُّ (٢):
- أن يأكلَ،
- ويهديَ،
- ويتصدقَ أثلاثاً (٣).
- وإن أكلها إلا أوقيةً تصدقَ بها: جاز، وإلا ضمنتها.
- ويحرمُ على من يُضحى أن يأخذَ في العَشْرِ من:
- شَعْرِهِ (٤)،
- و (٥) بشرتهِ شيئاً.

فَضْلٌ

[في أحكام العقيقة]

- تُسنُّ العقيقةُ:
- عن الغلامِ شاتانِ،

(١) الزيادة من: «س»، «أ»، «ب».

(٢) (٢) في: «ب» (وسن)

(٣) ظاهر كلامه ولو كان واجباً بنذر أو تعيين وهو رواية، والمذهب كما في الإقناع (٢/٥١) والمنتهى (٢/١٩٥) أنه لا يأكل من واجب بنذر أو تعيين غير دم متعة أو قران.

(٤) علم منه أن من يُضحى عنه لا يحرم عليه شيء، والمذهب كما في الإقناع (٢/٥٢) والمنتهى (٢/١٩٨) أن من يضحى عنه كذلك فيحرم عليه ما ذكر.

(٥) في: «س»، «ب»، «أ» (أو).

- وعن الجارية شاةً.

• تُذْبِحُ:

- يومَ سابعِهِ

- فَإِنْ فَاتَ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ،

- فَإِنْ فَاتَ فِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

• وَيُنَزَعُ^(١) جُدُولاً،

• وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا.

• وَحُكْمُهَا^(٢):

- كَالأُضْحِيَّةِ^(٣)،

- إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا شِرْكٌ فِي دَمٍ.

• وَلَا تُسَنُّ:

- الْفِرْعَةَ،

- وَلَا الْعَتِيرَةَ^(٤).

(١) فِي: «أ» (وَتُنَزَعُ) وَفِي: «س»، «ب» (تُنَزَعُ).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ: «أ» (وَحُكْمُهَا).

(٣) ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا كَالأُضْحِيَّةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْ إِلا مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالاسْتِثْنَاءُ مَعْيَارُ الْعُمُومِ، وَهَذَا وَجْهٌ وَالْمَذْهَبُ كَمَا فِي الْإِقْنَاعِ (٥٩١/٢) وَالْمَتَّهِى (٢٠١/٢) أَنَّهُ يَبَاعُ جِلْدُهَا وَرَأْسُهَا وَسَوَاقِطُهَا وَيَتَصَدَّقُ بِشِمْنِهِ.

(٤) قَالَ فِي الْمَقْنَعِ ص ٨٦: (الْفِرْعَةُ: هِيَ ذَبْحُ أَوَّلِ وَلَدِ النَّاقَةِ، وَالْعَتِيرَةُ: وَهِيَ ذَبِيحَةُ رَجَبٍ).